



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحفيظ بوصوف – ميلّة-
كلية الحقوق



محاضرات الاقتصاد

السياسي

السنة الأولى جذع مشترك

2025/2026

المحاضرة الثانية

...

مدخل للاقتصاد السياسي (تابع)

منهج علم الاقتصاد:

يعتمد علم الاقتصاد كغيره من العلوم على مجموعة من المناهج المستخدمة لاستخلاص المعرفة الاقتصادية عن طريق البحث العلمي، ومن بين هذه المناهج نأخذ:

عملية عقلية نخلص بها من مسألة مأخوذة كمقدمة مسلمة بصحتها إلى مسألة تعتبر ملازمة لها، وذلك من خلال قواعد ذهنية بحتة كلها في العقل بعيدا عن الواقع. فالإقتصاد يضع مجموعة من المقدمات يفترض أنها صحيحة ثم يستخلص منها كافة التعميمات التي تؤدي إليها وهو ما يشكل النظرية الاقتصادية.

الاستنباطي

العملية المنطقية التي نخلص بواسطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة. وهنا يقوم الاقتصادي بالتوصل إلى النظريات الاقتصادية عن طريق التنظيم الواعي للوقائع المشاهدة في الحياة العملية (البحوث التطبيقية)، حيث ينطلق الباحث من مجموع الوقائع التاريخية والبيانات الإحصائية والملاحظة للوصول إلى نتائج وتعميمات عن طريق تحليل منظم للوقائع.

الاستقرائي

علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

علم السياسة: يدرس طبيعة الحكم والسلطة، وكيفية تنظيم العلاقات بين الأفراد، المؤسسات، والدولة بمختلف مستوياتها.

الطبيعة الاجتماعية للاقتصاد: النشاطات الاقتصادية (إنتاج، توزيع، استهلاك) ليست مجرد أرقام، بل هي ظواهر اجتماعية تؤثر في كافة فئات المجتمع، لذلك يمكن إدراك أهمية التنظيم على مستوى المجتمع بمختلف طبقاته وفئاته.

القرار الاقتصادي هو قرار سياسي: فالقرارات الاقتصادية الكبرى التي تمس حياة الناس وتوزيع الثروة لا تصدر من فراغ، بل هي نتاج رؤية ومصالح المؤسسات السياسية الحاكمة.

علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

إذن فالإقتصاد السياسي هو فرع من فروع علم الاقتصاد يدرس التفاعل بين العوامل الاقتصادية والسياسية، ويتناول كيفية تأثير القوانين والتشريعات والقرارات السياسية على الأسواق والاقتصاد بشكل عام.

مفهوم الاقتصاد السياسي:

ظهر مصطلح الاقتصاد السياسي عام 1615م في فرنسا على يد أنطوان دي مونكريتيان في كتابه «شرح الاقتصاد السياسي». واستخدمت كلمة "سياسي" للإشارة إلى أن القوانين الاقتصادية التي تخص الدولة والمجتمع ككل، وليس مجرد تدبير شؤون العائلة كما كان المفهوم التقليدي قديماً.

ومن بين محطات هذه المصطلح نذكر ما يلي:

ويليام بيتي (W. Petty) استخدمه في القرن السابع عشر (1623-1678)؛

جيمس ستيوارت: استخدمه في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" عام 1767؛

كارل ماركس: اعتمد المصطلح بشكل أساسي في تحليلاته العميقة للنظام الرأسمالي؛

ألفريد مارشال والمدرسة الأنجلوساكسونية: بدأ التحول نحو استخدام مصطلح ("Economics علم الاقتصاد) بدلاً من "الاقتصاد السياسي" لتبسيط العلم وتركيزه، قبل أن يعود الاهتمام بالمصطلح الأصلي لما يحمله من أبعاد واقعية وشاملة.

مفهوم الاقتصاد السياسي:

علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية أو العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية أو الخدمات التي تشبع حاجات الانسان في المجتمع، أي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع المادية والثقافية.

يعد الاقتصاد السياسي العصب الحيوي والأساس الذي تركز عليه الأنظمة القانونية والاجتماعية والسياسية، حيث يهدف إلى كشف القوانين والروابط التي تحكم الظواهر الاقتصادية وتفاعلها مع الواقع المتطور للدولة. ويركز هذا العلم على تنظيم شبكة معقدة من العلاقات تبدأ بتعامل الإنسان مع الطبيعة وصولاً إلى علاقته بغيره وبالسلطة الحاكمة في مجالي الإنتاج والتوزيع. ونظراً للطبيعة المتغيرة للمجتمعات، فإن قوانينه ليست ثابتة بل هي "قوانين نوعية" تختلف باختلاف الزمان والمكان، مما يجعله علماً اجتماعياً بامتياز يؤثر في حياة الشعوب ويتأثر بتغييراتها. وبذلك لا يمكن فهم أي نظرية اقتصادية بمعزل عن التطور المادي والقضايا المعاصرة التي ولدت منها.

الاقتصاد السياسي

هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية يجمع بين الاقتصاد والسياسة لدراسة كيفية إدارة الموارد النادرة داخل المجتمع، وكيف تؤثر السلطة والمؤسسات في توزيع الثروة والدخل.

موضوع علم الاقتصاد السياسي:

الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بتوزيع وإنتاج المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، هذا النشاط الاقتصادي يتخذ شكلين هما:

- **العلاقة بين الإنسان والطبيعة:** فالعملية الإنتاجية تستمد الموارد من الطبيعة، لذا فالإنسان يجد نفسه دائماً في مواجهتها لأشباع حاجياته، فيقوم بإخضاعها والسيطرة عليها وجعلها أقل بدائية، وفي نفس الوقت يخلق منها أدوات لعملية الإنتاج (وسائل الإنتاج).
- **العلاقة بين الإنسان والإنسان:** لا تتم العملية الإنتاجية بمعزل عن الآخرين، بل تقوم على تقسيم العمل، هذا التقسيم يخلق حالة من الاعتماد المتبادل بين أفراد المجتمع.

موضوع الاقتصاد السياسي:

الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يهتم بدراسة سلوك الفرد الاقتصادي في إطار المجتمع ككل ، ومنه قد يتعلق بسلوك فرد في إطار مجتمع ما أو بقرار دولة معينة فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية .

أما بخصوص علم السياسة فقد اعتبر آدم سميث الاقتصاد السياسي أحد فروع علم السياسة والتشريع، بهدف:

1. تزويد الأفراد بكمية كافية ومستمرة من المنتجات أو العمل على جعلهم قادرين على توفير المنتجات بشكل متواصل.

2. تزويد الدولة أو إثراء كل من الافراد والحكومات.

مفهوم علم الاقتصاد:

وعليه يختص علم الاقتصاد السياسي بالاجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع: اي تحديد السلع والخدمات التي يجب إنتاجها وفقا للموارد الاقتصادية النادرة المتاحة، مع المفاضلة بين الاستخدامات المختلفة عبر آليات السوق.
2. بأي طريقة يتم الإنتاج: فهناك العديد من طرق الإنتاج، كإنتاج يتطلب تكيف العمالة، إنتاج يتطلب رأسمال، إنتاج يتطلب تكنولوجيا...إلخ.
3. كيفية توزيع الإنتاج بين أفراد المجتمع: أي كيفية توزيع الناتج القومي من السلع والخدمات بين عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.

علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

علاقة الاقتصادى بعلم الاجتماع:

يهتم علم الاقتصاد بدراسة السلوك الاقتصادي من استهلاك وإنتاج وادخار... وهنا يقدم علم الاجتماع تفسير للدوافع التي دفعت الأفراد إلى اتخاذ هذا السلوك، وبالتالي تكون مهمة الدراسات الاجتماعية بالنسبة للاقتصاد في توجيه السياسات الاقتصادية في كيفية مراعات كافة الظروف الاجتماعية التي قد تؤثر على هذه السياسات.

فالباحث الاقتصادي يحتاج للتعمق في تحليلاته الاقتصادية من خلال أبحاث علم الاجتماع، الذي يمدّه بالمعرفة الضرورية الخاصة بالخلفية الاجتماعية التي يمارس في ظلها النشاط الاقتصادي.

علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

علاقة الاقتصادى بالقانون:

تعتبر القوانين أحد أهم دعائم التنظيم الاجتماعي في مختلف المجالات، وبدور النشاط الاقتصادي داخل مجتمع يحتاج لداعم قانونية من أجل تنظيمه، فعملية البيع والشراء لها مضمونها الاقتصادي كما أن لها في نفس الوقت اطار قانوني متعلق بمدى مشروعيتها، وتنظيم حقوق أطراف العقد والتزاماتهم وأثر العملية في حقوق الغير، والفصل فيها قد ينشأ فيها منازعات.

كما أن الظروف والأوضاع الاقتصادية قد تلعب دورا مهما في وضع القواعد القانونية، كالقواعد المنظمة لعلاقات العمال بأصحاب العمل في إطار التشريعات العمالية جاءت نتيجة للثورة الصناعية وانتشار الآلات وزيادة الإنتاج.

علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

علاقة الاقتصادى بعلم النفس:

يهتم الاقتصاد كثيرا بمعرفة السلوك الخارجي للأفراد في الانفاق والاختيار وتلبية الحاجات، لذلك فهو يستعين بعلم النفس لكي يستطيع فهم الانسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك.

لأن سلوك الأفراد في المجتمع وتصرفاتهم بشكل معين يؤثر إلى حد بعيد في التطورات الاقتصادية في هذا المجتمع، ما يتعين معه أخذ التحليل النفسي في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية.